المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي
"رهانات الحاضر وأفاق المستقبل"
29 يناير2022

مقترح لتطوير سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها في ضوء التجارب العالمية "دراسة ميدانية"

ميكائيل ادريس الرفادي Mikael.refady@uob.edu.ly
جامعة بنغازي

كريمة المبروك علي الرقيعي karema.alrgiai@omu.edu.ly
جامعة درنة

هاشم منصور مفتاح بدر hashembader@gmail.com
جامعة درنة

الملخص

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على واقع سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب العالمية للدول المتقدمة وهي : (أمريكا، اليابان، الصين، السويد، فرنسا)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من أفراد العينة، والبالغ عددهم (269) طالب وطالبة من كليات جامعة درنة، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى واقع سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي الليبية جاءت درجته الكلية بمستوى (متوسط)، وهذا يبين أن سياسات القبول معقولة لدى أفراد العينة ولكن ليست مرتفعة وبالتالي هي تحتاج إلى التطوير والتحسين لضمان تحسين مخرجاتها التعليمية. وتشير نتائج الدراسة أيضا إلى أن واقع سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي الليبية يشير إلى أن الموظفين في مكاتب التسجيل بالكليات يقومون بأداء واجبهم في إزالة أي غموض لدى الطلاب عند التسجيل فيها. أوصت الدراسة بضرورة العمل على فتح تخصصات في مؤسسات التعليم العالي لها صلة بالوظائف الأكثر طلباً في سوق العمل، مع مراجعة وتعديل اللوائح المعمول بها في التسجيل والقبول في مؤسسات التعليم العالي وذلك في ضوء التجارب الناجحة في الدول المتقدمة.

الكلمات الدالة: تطوير، سياسات القبول.

A proposal to development student admission policies in Libyan higher education institutions to improve their outcomes in the light of global experiences, "A field study"

Mikael Idris Eready **University of Benghazi**

karema Elmabrok Elrgiai **University Of Derna**

Hashem Mansor Badar **University Of Derna**

Abstract

The current study aimed to identify the reality of student admission policies in Libyan higher education institutions to improve their outcomes, This is done by benefiting from the global

experiences of developed countries (USA , Japan, China, Sweden, France), The study relied on the descriptive analytical method, and the questionnaire as a tool for collecting data from the sample members, which numbered (269) male and female students from the faculties of the University of Derna, The findings of the study indicate that the level of reality of admission policies in Libyan higher education institutions came to an overall level (average), and this shows that admission policies are reasonable for the sample members, but not high, and therefore they need development and improvement to ensure the improvement of their educational outcomes. Also, they show that it is from the reality of admission policies in Libyan higher education institutions that the staff at the registration offices perform their duty to remove any ambiguity among students when registering there. The study recommended the need to work on opening specializations in higher education institutions that are related to the jobs most in demand in the labor market, while reviewing and amending the regulations in force in registration and admission to higher education institutions in light of the experiences of developed countries.

Keywords: Development, Admissions policies.

المقدمة

ازداد الاهتمام بالتعليم العالي في كافة دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وبدأت جميعها بالاهتمام بتحسينه وتطويره لمواجهة كافة التحديات العالمية التي تواجهها، بهدف بناء جيل متعلم قادر على تحقيق المنافسة على كافة الأصعدة والمستويات، وإذا كان التعليم هو مفتاح التنمية فأن الإنسان هو أداة تحقيق التنمية والتغيير والتطوير، وهو الهدف الذي تسعى إليه التنمية بكافة صورها، وبالتالي فالتعليم يؤدي مهمة أساسية لتربية الأجيال على المواطنة والمساهمة في عملية البناء والتطوير.

ونظراً للدور الذي تؤديه مؤسسات التعليم العالي لتأهيل الأُطر البشرية وبناء الرأسمال البشري وخدمة المجتمع ومده بأدوات التقدم والتطوير في كافة المجالات والتخصصات، وهي مصدر للقدرات التنموية العلمية والعملية (Newman& Courtier ، 2002، 6)، كما أنها تُعد من أهم مراكز المعلومات والمعرفة بمختلف أنواعها، وهي قمة هرم المؤسسات الحكومية في جميع أنحاء العالم، ففيها يتبلور فكر المتعلمين ويوظف إنتاجهم تبعً لتخصصاتهم المختلفة، ومن نتاج هذه المؤسسات تتأثر بقية المؤسسات في الدولة، ولذا فإن إصلاح منظومة التعليم وسياسته التعليمية يبدأ بالاختيار الأمثل للمدخلات وهم الطلاب الملتحقون بمؤسساته (جان، 2010، 17).

ومنظومة التعليم والسياسة التعليمية في معظم الدول صُنعت وانتفعت منها أجيال متعددة، فهي بحاجة إلى التطوير والتحسين في أهدافها، والى إعادة النظر في ترتيب الأولويات والحاجات وذلك في ضوء ما يتطلبه التطور والتغير في عصرنا الحالي (الشهوان، 2007، 4)، هذه التغيرات التي كان لها الأثر في تحويل مؤسسات التعليم العالي لخدمة أعداد كبيرة من الراغبين في مواصلة مسيرتهم التعليمية، مما نتج عنه وجود فجوة بين العرض والطلب كنتيجة لزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي(نقلي،2007، 18).

فالتعليم العالي أصبح يواجه تحديات صعبةً لم تعد في الإمكان مواجهتها بالطرق التقليدية، إضافةً إلى أنهُ مطالب بالتعامل مع مطلبين: أحدهما مطلب التوسع الكمي للقبول في مؤسسات التعليم العالي لاستيعاب أكبر عدد من خريجي الثانوية العامة الراغبين في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، والآخر مطلب الجودة في نوعية مخرجات التعليم العالي (إبراهيم، 2013، 2)، وبذلك أصبح لزاماً على مؤسسات التعليم العالي تطوير وتحسين سياسات القبول للطلاب حتى تكون قادرة على تحقيق هذه المطالب وتمكنها من تحقيق الميزة التنافسية.

وتقوم معظم مؤسسات التعليم العالي على مبدأ الانتقاء على مستوى العالم، وأن القبول فيها يتم بناء على ركيزتين أساسيتين هما: السعة المكانية، وعلامات الطلبة في الثانوية العامة (إبراهيم، 2013، 2)، وتتفاوت سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي بين كافة بلدان العالم من حيث المعايير للقبول، بحيث تعتمد معظمها على نظم ومعايير متعددة في انتقاء طلبتها، كالاعتماد على درجات الطالب في المرحلة الثانوية أو استعداده للنجاح في الدراسات التي تقدمها، أو على الخصائص والسمات العقلية والنفسية للطلاب، وهذه المعايير تتراوح ما بين أسس أكاديمية وغير أكاديمية، وأحيانا يتم الجمع بينهما تحقيقا لأفضل استثمار في الموارد البشرية (الدهشان، 2015، 116).

وتعد قضية القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي من القضايا الحيوية بهذا القطاع التعليمي، حيث لا يقتصر طرح هذه القضية على الأبعاد المادية لها من حيث الاستيعاب، ومشكلة التصدي للطلب الاجتماعي المتزايد عليه، ولكن تتعدى ذلك إلى الأبعاد الفلسفية والسياسية لهذه القضية، وعلاقتها بمجموعة متشابكة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر بشكل كبير على سياسات القبول وإجراءاته بحيث لا يمكن التغاضي عنها عند مناقشة هذه القضية (موسي والعتيبي ، 2012، 77) ومن هنا تأتى أهمية دراسة سياسات قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الليبية، بحيث تسهم في الوصول لتصور مقترح لتطويرها وتحسين مخرجاتها، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إليه.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الجهود التي تبذل لتطوير مؤسسات التعليم العالي للرقي بها وتحسين مخرجاتها، إلا أن " مشكلة القبول والاستيعاب من المشكلات المعقدة التي تواجهها الأمم جميعاً، متقدمة ونامية، عريقة في التعليم العالي أو حديثة العهد، وعند دراسة الأعداد الكبيرة من خريجي المدارس الثانوية التي أخذت تتزاحم على أبواب الجامعات والكليات بمختلف تخصصاتها رغبةً في الحصول على مقعد للدراسة، تبين أنه على الرغم من كل النجاحات التي تحققت في هذا المجال فإن التعليم العالي يواجه العديد من المظاهر التي يمكن عدها أزمةً في مؤسساته(بدران و الدهشان، 2008 ، 61).

أن عمليات التخطيط لسياسات القبول يجب أن تستند لواقع إحصائي يضع في حساباته اتجاهات النمو في تخريج أعداد كبيرة من طلاب الثانوية العامة وواقع الطلب على التعليم الجامعي من أجل رسم سياسة مستقبلية واضحة (الحوشان والقوبع،2001 ، 34)، فالتخطيط للقبول الجامعي متفاوت في بلدان العالم من حيث المعايير، وكذلك الآلية المعمول بها، وعلى الأغلب نلاحظ أن أغلبية الدول العربية والعالمية تعاني

من وجود فجوة بين العرض والطلب على التعليم الجامعي نتيجةً لزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي" (نقلي،2007، 49).

وبالتالي فأن نظام القبول في مؤسسات التعليم العالي وما يرتبط به من سياسات يؤدي دور مهم في جودة المخرجات، حيث يُعد قبول الطلاب في الجامعات وتوزيعهم على التخصصات المختلفة من أهم المجالات التي يجب أن يحظى بوضع سياسات تعليمية خاصة به، فقد أصبحت إجراءات القبول في مؤسسات التعليم العالي والعمليات المتصلة بها، من أبرز المشكلات التعليمية وأعقدها، لاسيما في الدول النامية، ومنها ما يرتبط بواقع المجتمع وتقدير إمكانياته الاقتصادية والبشرية وبأوضاع مؤسساته التعليمية وما يتعلق باستشراف المستقبل وتحديد الأهداف (حميدات، 2011، 21).

أن التحديات التي تعانيها مؤسسات التعليم العالي الليبية فيما يتعلق بسياسات قبول الطلاب مع تحسين مخرجاتها، تحتاج لجهود مكثفة ووقت كافٍ، حيثُ لا يمكن وضع حلول لهذه المشكلات من خلال الاستمرار في الأسلوب التقليدي للقبول، حيث يجب اعتماد منهجية علمية في التخطيط طويل المدى وتبني سياسات وقرارات تتصف بالمرونة والدقة، من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين في مجال السياسات التعليمية لمواكبة التطورات الحاصلة في سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي الليبية. وفي ضوء ما سبق، يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس التالي:

ما هو التصور المقترح لتطوير سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها في ضوء التجارب العالمية؟

ويتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الإطار الفكري لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي؟
- ما التجارب العالمية لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي؟
- ما واقع سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية من وجهة نظرهم؟
- ما المقترحات التي يراها أفراد العينة لتطوير سياسات قبولهم في مؤسسات التعليم العالي الليبية؟
- ما التصور المقترح لتطوير سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها في ضوء التجارب العالمية؟

أهداف الدراسة

- التعرف على التجارب العالمية لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي، والاستفادة منها في صياغة التصور المقترح لتطوير سياسات القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية وتحسين مخرجاتها.
- التعرف على واقع سياسات القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية من وجهة نظر طلابها من خلال استخدام (استمارة استبيان) كأداة لجمع البيانات من أفراد العينة.
- التوصل لأهم المقترحات لأفراد العينة لتطوير سياسات قبولهم في مؤسسات التعليم العالي الليبية.
- التوصل إلى تصور مقترح لتطوير سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها في ضوء التجارب العالمية.

أهمية الدراسة

أهمية الموضوع الذي تتناوله الدراسة، والذي ينبع من اهتمام وزارة التعليم العالي في ليبيا بالتطوير والتحديث، ومواكبة الاتجاهات المعاصرة فيما يتعلق بالعملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي، وعلى رأسها سياسات قبول الطلاب، وذلك من خلال تعريف المسئولين في وزارة التعليم العالي بأهم المعايير العالمية التي يجب الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات لقبول الطلاب في ضوء الاتجاهات المعاصرة التي تنتهجها الدول المتقدمة لقبول الطلاب. تتناول الدراسة أهم ما يواجه مؤسسات التعليم العالي من مشكلات وعلى رأسها قضية قبول الطلاب واستيعابهم، وذلك من خلال دراسة واقع سياسات القبول للطلاب في ليبيا، وطرح لما يتعرض له التعليم العالي من ضغوطات وتزايد عدد السكان وخاصة الفئة العمرية للتسجيل في هذه المؤسسات، وعدم مقدرة المؤسسات للتعليم العالي على استيعاب جميع الخريجين من الشهادة الثانوية، وعدم وجود تنسيق بين سياسات القبول بهذه المؤسسات واحتياجات سول العمل من القوى العاملة والتي تمثل مخرجات مؤسسات التعليم العالي الجزء الأكبر فيها.

وتنبع أهمية الدراسة كونها تسعي التعريف بواقع سياسات القبول والتجارب الدولية والعالمية لسياسات القبول وتطويرها وذلك للباحثين والمهتمين بمؤسسات التعليم العالي والسياسات التعليمية والقوى العاملة، وبالتالي الدراسة تضاف للأدبيات المحلية في هذا الموضوع ليستفاد منها في تطوير سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي الليبية.

حدود الدراسة

- **حدود موضوعية:** اقتصار الدراسة الحالية على إطار نظري حول ماهية سياسات القبول وأهم النظم والنماذج لسياسات القبول، وعرض لأهم التجارب العالمية لسياسات القبول بغرض التطوير والتحسين لمخرجات مؤسسات التعليم العالي والتجارب في دول (أمريكا، اليابان، الصين، السويد، فرنسا).
- **حدود مكانية:** اقتصرت حدود الدراسة على جامعة درنة في مدينة درنة.
- **الحدود البشرية:** واقتصرت الدراسة على عينة من الطلاب من كافة كليات جامعة درنة.
- **الحدود الزمنية:** وذلك خلال العام الجامعي 2020/ 2021.

مصطلحات الدراسة

- **التطوير(Development):** ويعرفه **(عسيري & عسيري، 1996، 166)** بأنه هو "نشاط طويل المدى يستهدف تحسين قدرة النظام على حل مشكلاته، والتركيز على العمليات الإنسانية والعوامل البنيوية والتقنية، بهدف تحسين بُعدي الإنجاز ونوعية الأفراد، ويقصد به إدخال تغيرات في القدرة على علاج المواقف التعليمية والتربوية بكفاءة، نتيجة الاعتماد إما على الجهود المحلية، أو الخارجية، ليؤدي الغرض المطلوب منه بكفاءة" ، ويعرفه **(شحاتة والنجار، 2003, 13)** بأنه هو "عملية يتم فيها تدعيم جوانب القوة ومعالجة أو تصحيح نقاط الضعف في كل عنصر من العناصر، تضمينًا وتقويماً وتنفيذاً وفي كل من العوامل المؤثرة والمتصلة به، وفي ضوء معايير محددة وطبقاً لمراحل معينة"
- **سياسات القبول (Admissions Policies):** ويعرفها **(الزهراني، 1999،2)** بأنها هي " الأسس والإجراءات والعمليات الفنية التي يجب أن تتم مراعاتها لتحقيق الأهداف العامة لسياسة القبول"، وتعرفها **(إبراهيم، 2013، 24)** بأنها هي " مجموعة الإجراءات التي تحكم عملية المفاضلة بين الطلاب لشغل المقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم العالي"، ويعرف (عسقول وأبو عودة، 2013، 5) سياسات القبول بأنها هي "إحداث انسجام بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه "، وتعرفها (القرني، 2018 ، 3)على أنها:" تلك الإجراءات والمعايير والقواعد التي تحددها مؤسسات التعليم العالي كأساس لمنح الموافقة على التحاق الطلاب بمؤسساتها".
- وتُعرف **سياسات القبول** إجرائياً بأنها هي مجموعة من الإجراءات والمعايير التي تحددها مؤسسات التعليم

العالي الليبية لتسجيل والتحاق الطلاب بها، ويتم قياسها من خلال فقرات تتضمنها استمارة الاستبيان لتحديد واقع هذه السياسات.

- ويُعرف **تطوير سياسات القبول** إجرائياً بأنه مجموعة من التعديلات والتغييرات على سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي الليبية لمعرفة نقاط ضعفها أن وجدت، وإدخال تحسينات مناسبة عليها بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل.

الدراسات السابقة

- **دراسة إبراهيم وآخرون، (2011):** هدفت الدراسة إلى التعرف على سياسة القبول للطلاب في كليات التربية في ليبيا ومن ثم تقويمها، واعتمدت العينة الطبقية العشوائية، وتكونت العينة من (464) طالب، وتكون مجتمع البحث من جميع الطلاب في كليات التربية في كل من جامعة (قاريونس، الفاتح، السابع من أكتوبر، عمر المختار، السابع من أبريل، المرقب)، والبالغ عددهم (4048) طالباً، واعتمد المنهج الوصفي وتوصلت إلى أن أعداد المتقدمين للقبول في كليات التربية تتجاوز القدرة الاستيعابية لهذه الكليات، وأنه لا توجد سياسة واقعية لقبول الطلاب حسب حاجة المجتمع، بل أن القبول عشوائي لا يستمد إلى معلومات أو إحصائيات.
- دراسة **القرني (2018):** هدفت الدراسة إلى تقديم تصور لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي والوثائقي كمنهج للدراسة، واستبانة من(37) عبارة موزعة على محورين رئيسيين تم توزيعها على جميع مجتمع الدراسة المكون من جميع القيادات من عمداء ووكلاء ومسئولين وأصحاب قرار في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية البالغ عددها(28) جامعة حكومية، حيث تم الحصول على استجابة (50) فرداً، وبتحليلها ببرنامج(SPSS) وتوصلت الدراسة إلى أن واقع سياسة القبول في الجامعات السعودية على متوسط(2.33) من(3) بدرجة عالية، وحصلت المتطلبات اللازم توافرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية على متوسط(2.44)، من (3) بدرجة عالية.
- **دراسة Workinger (2011):** هدفت إلى تحليل سياسات القبول المتعلقة بإعلان التخصصات الأكاديمية للطلاب الجدد وهياكل الإرشاد الأكاديمي في الجامعات الأمريكية وعلاقتها بنتائج الطلاب، وتكون مجتمع الدراسة من(1162) جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية، واشتملت العينة على(381) جامعة،

واستخدمت المنهج الاستكشافي، واعتمدت على جميع بيانات المواقع الإلكترونية للكلية، للحصول على هياكل سياسات القبول ونماذج الإرشاد الأكاديمي، ونظام البيانات المتكامل للتعليم ما بعد الثانوي في إدارة التعليم، كأدوات للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات التي تحاول التنسيق بين احتياجات الطلاب الفردية التي تتعلق بسياسات إعلان التخصص الأكاديمي والنماذج التنظيمية للإرشاد الأكاديمي تؤدي إلى زيادة مقاييس نتائج الطلاب من حيث الاستبقاء ومعدلات التخرج، وأن المستويات الأدنى لهيكل إعلان التخصص الأكاديمي والإرشاد الأكاديمي المشترك أو اللامركزية تتفق مع احتياجات الطلاب الجامعيين الأكثر تقليدية.

- **دراسة إبراهيم (2013):** هدفت للتعرف على واقع آلية التسجيل وإجراءات القبول الجامعي، ومن ثم التعرف إلى واقع سياسات القبول الجامعي، ومن ثم تحديد أثر كل من متغيرات (الجنس، نوع الثانوية، الخبرة في العمل، المؤهل العلمي) في درجة انطباق المشكلات على الطلبة، والموظفين ، التقنيين، والإداريين في وزارة التعليم العالي، والجامعات الحكومية، والخاصة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وطبقت على عينة عشوائية طبقية بلغ عدد الطلاب (1266) طالب وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى أن الطلاب يعانون من المدة المتعلقة بفترة التسجيل غير كافية، كما أن أعداد الطلبة الذين يتقدمون للمفاضلة تزيد كثيرا عن الطاقة الاستيعابية للجامعات، وبالنسبة لتطوير واقع القبول يرى الطلاب أن الثانوية ليست معياراً حقيقياً للقبول، وضرورة استخدام طريقة الاختبارات المعيارية الموحدة، وأنه لا توجد أي فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة الجنس، نوع الثانوية، الخبرة في العمل، المؤهل العلمي.

التعقيب على الدراسات السابقة

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التعرف على واقع سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي بشكل عام، وتطوير هذه السياسات بما يضمن تماشيها مع التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة، واتفقت مع دراسة **(القرني ،2018)**، ودراسة **(إبراهيم،2013)**، في الهدف لتطوير سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي في ضوء التجارب الدولية والعالمية وما تم التوصل إليها لتحسين مخرجاتها. واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المنهج الوصفي المستخدم، وكذلك في إداة القياس وهي الاستبيان مع الاختلاف في التصميم والمحاور والفقرات، كما اتفقت معها على العينة من الطلاب والموظفين في هذه المؤسسات مع فروقات تتعلق بالدراسة الحالية.

واختلفت مع الدراسات السابقة في بيئة التطبيق ما عدا دراسة (إبراهيم وآخرون، 2011)، وهي دراسة محلية ولكن اختلفت معها في اقتصار هذه الدراسة على كليات التربية في الجامعات الليبية فقط، بينما الدراسة الحالية نتائجها تنطبق على كافة مؤسسات التعليم العالي الليبية، وكذلك من حيث اهتمام الدراسة الحالية بالتعرف على التجارب العالمية والاستفادة للتوصل إلى تصور مقترح لتطوير سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي الليبية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الذي يتناسب وطبيعة الدراسة، إذ يقوم على وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها، ودرجة وجودها في بيئة معينة، ويهتم بدراسة آراء فئة معينة في قضية محددة، ومن ثم تحليلها، ويستفاد منه على نحو أساس في الدراسات التربوية عن طريق الاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة (الضامن، 2007، 134).

وفي ضوء المنهج المختار تسير الدراسة الحالية وفق خطوات منهجية محددة، الخطوة الأولى هي عرض إطار عام للدراسة، وما تناوله من مقدمة ومشكلة الدراسة وتساؤلاتها، بالإضافة لأهدافها وأهميتها وحدود الدراسة والمصطلحات للدراسة، وعرض لأهم الدراسات السابقة، وفي الخطوة الثانية سيتم عرض لإطار نظري لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي، وأهم النظم والنماذج الموضحة لها، وذلك للإجابة على **السؤال الأول للدراسة الحالية**، أما **الإجابة عن السؤال الثاني** ولتحقيق الهدف الثاني حول أهم التجارب العالمية لسياسات قبول الطلاب بمؤسساتها للتعليم العالي وسبل تطورها، **والغرض** من هذا الإطار النظري المساهمة في تصميم أداة الدراسة وكذلك للمساعدة في الوصول للتصور المقترح حول تطوير سياسات القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية ، وسيكون ذلك كما يلي:

أولاً: سياسات ونظم قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي – ويتضمن:

- **ماهية سياسات القبول :** هي "عملية تتألف من مجمل خطوات انتقاء يخضع لها الطلبة في نظام التعليم المطبق في البلاد في سن الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي كلها، ويكون الانتقاء في ضوء شروط القبول المطلوبة والأمكنة المتوافرة في مختلف فروع التعليم العالي" ، وعُرفت بأنها هي " العملية التي يتم بها اختيار الطلبة من خلال مجموعة أنظمة وإجراءات تحكم عملية المفاضلة بين الطلبة لشغل المقاعد

المتاحة)، ويعد القبول "عملية استخدام مجموعة من المعايير المحددة لاختيار الطلبة إلى مؤسسات التعليم العالي" .**(إبراهيم، 2013، 72)**

- **نظم ونماذج القبول في مؤسسات التعليم العالي:** على الرغم من تعدد سياسات القبول نتيجة لتباين الدول في أيديولوجياتها والسياسات التي تنتهجها، والنظم الاقتصادية والسياسية والتعليمية السائد فيها، فأن النظم أو الممارسات الحالية للقبول بالجامعات والمطبقة في دول العالم تتمثل في أربعة نماذج رئيسية هي (الدهشان، 2015، 117-118):

أ- **القبول حسب المؤهل والشهادة الدراسية** :وهذا النظام يعد من أكثر نظم وشروط القبول مرونة ولا تطبق فيه معايير انتقائية، حيث يعتمد القبول على الحصول على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، وفي بعض المؤسسات يكون الاختيار بأسلوب الاختيار التمهيدي.

ب- **القبول عن طريق اللجان المتخصصة :** ومؤسسات التعليم العالي التي تعتمد هذا النظام تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية بالنسبة لعملية قبول الطلاب، حيث لها الحق في اختيار الطلاب المقبولين من بين المتقدمين للالتحاق بها، فلكي يسجل الطالب عليه أن يتقدم بطلب إلى لجنة القبول المركزية ويحدد فيه الدراسة التي يرغب فيها، بالإضافة إلى تحديد ستة مؤسسات مرتبة حسب أولوية الرغبة والالتحاق بها، وبعد ذلك يقوم المجلس بتحديد الأعداد المقررة قبولها في مختلف التخصصات، ثم يتم بعد ذلك فحص الطلبات المقدمة من الطلاب بمعرفة القسم المختص، يتم بعد ذلك إصدار قائمة بأسماء الطلاب المقبولين، ومن الجدير بالذكر أن هذا النظام موجود في كثير من دول العالم.

ج- **نظام القبول المشروط:** وهو أن يستكمل الطالب بعض المتطلبات إضافة إلى كونه مؤهل للقبول، مثل إجادة اللغة الإنجليزية إلى مستوى معين، أو إظهار أداء جيد أثناء الفصل الدراسي الأول بالمؤسسة التعليمية،

فالطلبة وفق هذا النظام يتم اختيارهم وفق مجموعة من المعايير المحددة يأتي في مقدمتها التحصيل العلمي خلال المرحلة الثانوية، وتقارير مدرسيهم عنهم، باعتبارها الشرط الأساسي للقبول الذي بدوره يختلف في تحديد اختيار كلية معينة أو تخصص معين، إلى جانب أنه في كثير من الأحيان تجرى مقابلة مع الطلاب المرشحين للقبول بمعرفة أعضاء هيئة التدريس بالكلية أو القسم.

د- **نظام القبول المفتوح:** ويتمثل هذا النظام في أن بعض المؤسسات تقبل جميع الطلبة الذين يستوفون عدداً قليلاً من المتطلبات الأساسية، مثل إنهاء المرحلة الثانوية وإجادة اللغة الإنجليزية.

هـ- **القبول المتواصل:** بعض مؤسسات التعليم العالي ليس لديها موعد نهائي محدد لتلقي المواد الخاصة بالالتحاق، لكنها تفحص كل طلب عندما يتم استلام جميع المواد المطلوبة، وهو ما يتطلب ضرورة تقديم طلبات الالتحاق في وقت مبكر، حيث أن البرامج الدراسية لها عدد محدود من الطلاب الذين سيتم قبولهم، وتتم المفاضلة بين المتقدمين وفق أسس ومعايير عامة محددة وواضحة.

ونستنتج مما سبق أن النظم أو النماذج السابقة لسياسات القبول هي السائدة في كافة دول العالم، وتختلف في اختيار أي منها وفقاً للتباين في سياسات الدولة العامة، وتوجهاتها وأهدافها، وفي بعض الدول نجد أنها تستعين بنموذجين أو أكثر لقبول الطلاب في مؤسساتها للتعليم العالي وفقاً لطبيعة التخصص بهذه المؤسسات، وكذلك مدى حرص السياسة التعليمية في تلك الدولة لتجويد وتحسين مخرجاتها التعليمية ودعم اقتصادها بقوى عاملة فاعلة وقادرة على تحقيق الميزة التنافسية التي تميزها عن نظيراتها.

ثانياً: التجارب العالمية لسياسات قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي: تم الاستعانة ببعض التجارب العالمية بهدف الإجابة عن السؤال الثاني وهو: ما التجارب العالمية لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي؟، واختيار هذه الدول تم بناء على سياسات القبول فيها سواء كان النظام التربوي مركزي أو غير مركزي،

وثانياً لتوفر أكثر المعلومات عنها في الأدبيات السابقة، بالإضافة لتوزيعها الجغرافي بحيث تمثل معظم الدول في العالم، حيث هناك اليابان والصين (شرق أسيا)، ودولة فرنسا والسويد (دول أوروبا)، والولايات المتحدة الأمريكية، وسيتم عرضها كالتالي:

أ. **دولة اليابان:** حيث يُعد التعليم العالي الياباني مزيج بين نظام القبول المحدد ونظام القبول المفتوح، فلا يرتبط الاعتماد لقبول الطلاب في التعليم العالي بالحصول على الشهادة الثانوية العامة فقط، بل لابد من اجتياز اختبارات القبول التحصيلية القومية العامة، وهو ما يميز نظام التعليم العالي الياباني بأنه الأكثر شدة ولكن الأكثر مصداقية في قبول الطلاب، وتكون فيه المقاعد المتوفرة في التعليم العالي موضع للمنافسة الشديدة لمن يستحقه. وتهدف اختبارات التحصيل القومية العامة لتحديد مدى استيعاب وفهم الطالب للمناهج الدراسية في مدارس الثانوية العامة، حيث صمم اختبار (NCUEE)، لقياس مستوى التحصيل الدراسي للطلاب المتحصلين على الشهادة الثانوية، ويتناول الاختبار (ثمانية عشر) موضوعاً في (خمسة) مقررات دراسية، من أهمها اللغة اليابانية، الدراسات الاجتماعية، الرياضيات، اللغات الأجنبية، ويعقد هذا الاختبار في موعد موحد في جميع أنحاء دولة اليابان، ويشرف على إعداده وتصحيحه (المركز الوطني للامتحانات الجامعية National Center for University Entrance Examination) (بو قحوص، 2004، 4). وهناك كذلك بعد اجتياز الطالب لاختبار التحصيل القومي، يأتي اختبار الجامعات لقياس القدرات الخاصة لكل طالب بعد ظهور نتائج الاختبار الأول، بعد ذلك تأتي المرحلة الأخير وهي تقييم شامل لنتائج كل متقدم، وكذلك دراسة تقارير المدارس الثانوية العليا التي درس فيها الطلاب(السيف، 2004، 34)، أما الطلاب الذين لم يجتازوا الاختبارات التقييمية فهم يلتحقون بمدارس مسائية منتشرة في كل أرجاء اليابان تسمى بمدارس (الجوكو JUKU) بهدف تحسين مستوياتهم الدراسية وإعادة الاختبار لتحسين فرص نجاحهم (بو قحوص،

2004، 4)، وبذلك نستنتج أن سياسات القبول للطلاب في التعليم العالي في اليابان تعتمد على درجة التحصيل في الشهادة الثانوية العامة ولكن بالإضافة لمعيار إضافي وهام وهو الاختبار التحصيلي القومي العام وهو (NCUEE)، لقياس فهم الطلاب لمقررات مرحلة الثانوية العامة وكذلك اختبار ثاني في الجامعات لتقييم القدرات الخاصة لكل طلاب.

ب. **دولة الصين:** يعتبر الحصول على الشهادة الثانوية العامة مع اجتياز امتحان شامل وطني من أهم وأبرز المعايير للقبول في التعليم العالي في الصين، وهذا الاختبار يشرف عليه المجلس التربوي وهو امتحان شهادة التخرج من الثانوية(High School Certificate Examination)، ويقيس هذا الامتحان تحصيل الطالب في المرحلة الثانوية ضمن أهداف هذه المرحلة (الزهراني، 1999، 39)، وتوجد لجنة محلية للقبول في التعليم العالي تقوم بتحديد الدرجة الدنيا أخذين في الحسبان المجموع العام للدرجات التي تحصل عليها المتقدم من ضمن شروط القبول بما يتماشى مع خطط التنمية الاجتماعية في الصين، وتختلف إجراءات القبول بين كل سنة وأخرى وحسب المقاطعات ولكن إذا كان الفرع المتقدم له علمياً فالاختبارات تشمل الرياضيات والفيزياء، وإذا كان أدبياً فالاختبارات تشمل التاريخ والجغرافيا (محمد وآخرون ، 2003، 22).

ج. **دولة السويد:** يتحدد القبول في مؤسسات التعليم العالي بعدد من المقاعد سنوياً وبقرارات معلنة من وزارة التعليم العالي، أما متطلبات الالتحاق فهناك متطلبات عامة ككفاءتهم في اللغة السويدية باجتياز اختبار لغة (TISUS TEST IN SWEDISH UNIVERSITY STUDY)، إضافة لمتطلبات خاصة مثل معدل الشهادة الثانوية العليا، وهناك اختبارات متنوعة وبعض المقابلات التي تُجرى للتحقق من تمكن الطالب من مهارات يتطلبها البرنامج الدراسي المتبع في مجال دراسة الطب، وإذا ما زاد عدد المتقدمين عن المقاعد

الشاغرة في مؤسسات التعليم العالي فتتم المفاضلة في الاختبار على أساس معدلات الثانوية العامة واجتياز اختبارات المفاضلة التي تعقدها الجامعات الوطنية (الزامل، 2011، 12).

ويمكن تحديد سياسات القبول في دولة السويد بأنه يتضمن نظاماً حصصياً عاماً في ضوء احتياجات سوق العمل، كما أن القبول في مؤسسات التعليم العالي ليس للحاصلين على شهادة المدرسة الثانوية العامة فقط، ولكن ايضاً مفتوح للحاصلين على شهادة تعليم الكبار، كما أنه في السويد يوجد نظام يسمى نظام (25/ 4)، وهو نظام يسمح لمن لديه شهادة الثانوية العامة ولم يتجاوز سن الخامسة والعشرون ولديه خبرة لا تقل عن أربعة سنوات يحق له التقديم للقبول في مؤسسات التعليم العالي (الهلالي، 2008، 30).

د. **دولة فرنسا:** يتميز القبول للطلاب في مؤسسات التعليم العالي بسيطرة الدولة عليه من حيث التمويل لهذه المؤسسات المخولة بمنح الشهادات الرسمية ومجانية التعليم، وتهتم الدولة الفرنسية بقبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي منذ دخولهم للمدارس الثانوية، حيث تعمل على تنويع المناهج ليتمكن التربويون من الكشف على قدرات الطلاب العلمية وتوجيههم بما يتفق مع ميولهم (الزهراني، 1999، 38).

بعد اجتياز الطالب للثانوية العامة يستطيع أن يقوم أما بالدراسات القصيرة لمدة سنتين، وأما القيام بدراسات طويلة الأمد مدة ثلاثة سنوات وأكثر، وشروط القبول في مؤسسات التعليم العالي هو ملء استمارة القبول وبعد دراستها من لجنة متخصصة يتم قبول الطلاب، أما ما يعرف بالمدارس الكبرى والمدارس العليا التخصصية تقوم بقبول الطلاب بعد اجتيازهم الاختبار الذي يعد شرطاً أساسياً لقبولهم أو تقديم ملف تسجيل مع مقابلة وتختلف من مؤسسة لأخرى حسب الضوابط والشروط المعمول بها (إبراهيم، 2013، 109).

وفي فرنسا يوجد نظام للطلبة المنقطعين بعد حصولهم على الثانوية العامة بشرط ألا تزيد المدة عن سنتين، وهو نظام تم ابتكاره في عام 1994، وهو دبلوم وطني للتعليم العالي (DAEU– Diploma Access

Eludes Universities)، ويمنح الدبلوم بعد اجتياز دورة مدتها عام وامتحان تحريري وشفوي، وتعمل هذه الامتحانات على تقييم المعلومات العامة والثقافة إضافة إلى أساليب الطلبة المرشحين وخبراتهم اللازمة لإكمال تعليمهم العالي مستقبلاً، كما يمنح الدبلوم الحاصلين عليه حق الدخول لمؤسسات التعليم العالي (إبراهيم،2013، 110).

ولكن منذ عام 2007، بدأت جميع مؤسسات التعليم العالي الفرنسية تأخذ بما يطالب به مشروع إصلاح التعليم العالي الذي تقدمت به الحكومة الفرنسية بضرورة التقليل من أهمية درجة الثانوية العامة في القبول، وفي عام 2007، أبرمت الحكومة الفيدرالية والولايات ميثاق التعليم العالي (Hochschulpakt)، لمواجهة التحديات الجديدة في التعليم العالي ويعكس التصور المستقبلي لأعداد خريجي المدارس الثانوية الذين يسجلون للالتحاق بالتعليم العالي (إبراهيم، 2013، 110).

هـ. **الولايات المتحدة الأمريكية :** تتنوع سياسات قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الأمريكية ولكنها بصورة عامة تتطابق في اعتمادها على عدد من الاختبارات، حيث تعد مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول في مجال استخدام الاختبارات والمقاييس، مثل اختبارات الكفاءة الدراسية (SAT)، والاختبارات التحصيلية المعيارية للكليات الأمريكية (ACT)، واختبارات إدارة القبول للطلاب الجامعيين (GMAT)، أما عند الحديث عن المحتوى الخاص بتلك الاختبارات فهو يتضمن المهارات المنطقية واللغوية واللفظية والرياضية، وكذلك العديد من الأدوات الأخرى لقياس الكفايات المعرفية (القرني، 2018، 11).

ويعتبر معدل الثانوية العامة من أهم المعايير التي تحظى بالمقام الأول في اعتبار كثير من الجامعات الأمريكية للقبول فيها، وبالرغم من التباين في سياسات القبول بين مؤسسات التعليم العالي الأمريكية، إلا أنها جميعاً تشترك في معظم الشروط الآتية وهي (موسى والعتيبي، 2012، 97):

- المعدل التراكمي لتقديرات الطلاب في المرحلة الثانوية: حيث تشترط الجامعات الأمريكية حصول الطالب على معدل تراكمي في العادة يبدأ من (2.5) من أصل (4).
- اختبارات قبول تضعها كل جامعة أو كلية لقياس القدرات الخاصة بالأقسام لديها.
- سجل الطالب الدراسي في المدرسة الثانوية وهو شرط لبعض التخصصات للتعرف على موضوعات معينة في المرحلة الثانوية لها مقررات مناظرة في المرحلة الجامعية.
- خطابات التوصية والتقارير الشخصية التي تكتبها المدرسة عن الطالب والتي تتضمن ملاحظات المعلمين عن الطالب خلال سنوات دراسته من حيث الجدية والمثابرة والمهارات التي أتقنها الطالب.
- المقابلة الشخصية وهي تقتصر في استخدامها في بعض الكليات والتخصصات التي تتطلب خصائص معينة.
- اختبارات قبول على مستوى الدولة والتي تعقد بواسطة هيئتين قوميتين هما مجلس امتحان القبول بالكليات وبرنامج الاختبارات للكليات الأمريكية وأهمها اختبار (ACT)، واختبار (SAT).

الخلاصة للتجارب الدولية: بحيث نستنتج أن:

- جميع الدول تعتمد على شهادة إتمام المرحلة الثانوية أو ما يعادلها كمعيار أساسي للقبول في الجامعات مع إطلاق مسميات عدة على الشهادة (بكالوريا، الثانوية العامة، الشهادة الثانوية، الإعدادية، الخ...).
- تشترط بعض الكليات فروعاً معينة من الشهادة الثانوية للقبول في تخصصاتها، مثل كليات الطب والصيدلة والهندسة التي تشترط الشهادة الثانوية تخصص علمي، في حين تقبل كليات الآداب والتربية الثانوية العامة المختلفة في معظم الدول، ومن جانب أخر قد يلتحق طلاب الثانوية العامة العلمي التخصصات الإنسانية عندما يرغبون في ذلك.
- يتم تنسيق قبول الطلاب وتوزيعهم على الكليات في معظم مؤسسات التعليم العالي مركزياً في معظم الدول.

- تحدد معظم الدول مدة صلاحية معينة لشهادة إتمام المرحلة الثانوية العامة للقبول في مؤسسات التعليم العالي.
- تنظم بعض من مؤسسات التعليم العالي اختبارات للقدرات عامة كشرط للقبول فيها أو الاختبارات تنافسية للقبول أو اختبارات عامة وهناك من تنظم مقابلات شخصية كشرط للقبول.

و. سياسات القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي في ليبيا: ينظم سياسات قبول الطلاب والتحاقهم بكافة مؤسسات التعليم العالي الليبية اللائحة (501)، المنظمة للتعليم العالي في ليبيا للعام (2010)، وذلك في الفصل الثاني لنظام الدراسة والامتحانات بالباب الثاني الخاص بنظام الدراسة والامتحانات، حيث يشترط للقبول للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الليبية ما يلي:

- أن يكون الطالب حاصلاً على الشهادة الثانوية من إحدى المدارس الليبية أو ما يعادلها من الشهادات المعترف.
- أن يكون قادراً صحياً على متابعة الدراسة في تخصصه المرغوب.
- أن يكون حاصلاً على النسبة المئوية المعتمدة للقبول بالكلية وفق النظم التي تحددها وزارة التعليم العالي.
- أن يكون مؤمناً بقيم المجتمع وتوجهاته.

وفي جميع الأحوال يشترط على الطالب اجتياز امتحان المقابلة الشخصية بنجاح في الكليات التي تشترط لوائحها ذلك.

ومما سبق يوضح مدى اهتمام وزارة التعليم العالي في ليبيا بتنظيم قبول الطلاب ووضع ضوابط وشروط للالتحاق بهذه المؤسسات التعليمية، مع التركيز على إصدار الوزارة بصورة دورية لقرارات تتعلق بنظام قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي ومن أهمها تحديد النسب للقبول وذلك بعد صدور نتائج الثانوية العامة.

الدراسة الميدانية

والتي تتضمن عرض لمجتمع البحث والعينة التي تم تطبيق أداة جمع البيانات والمعلومات على أفرادها وهم الطلاب في جامعة درنة، وكذلك عرض لهذه الأداة وتطبيقها، وذلك كالتالي:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة الحالية من كافة الطلاب في مؤسسات التعليم العالي وذلك بهدف التعرف على واقع سياسات القبول للطلاب في مؤسسات التعليم العالي، وتم اختيار جامعة درنة (

كدراسة حالة)، لكبر حجم المجتمع وكذلك لتشابه سياسات القبول للطلاب في كافة مؤسسات التعليم العالي في ليبيا سواء الجامعات أو المعاهد المهنية العليا، وبالتالي تم اختيار عينة عشوائية طبقية من بين الطلاب المسجلين في كافة كليات جامعة درنة (درنة) للعام الجامعي 2020/ 2021، ووفقاً للإحصاءات التي تم التحصيل عليها من وحدة المسجل العام في جامعة درنة، بلغ عدد الطلاب الإجمالي في كافة الكليات **(5674)** طالب وطالبة، والجدول (1) يوضح توزيع الطلاب على كليات جامعة درنة والبالغ عددها (9)كليات وكذلك حجم العينة من كل كلية، بحيث بلغ حجم عينة الدراسة (269)طالباً وطالبة وبنسبة (5%) من المجتمع الأصلي، وذلك كما يلي:

جدول (1) مجتمع الدراسة والعينة من الطلاب في كليات جامعة درنة

م	الكلية	عدد الذكور	عدد الإناث	المجموع	حجم العينة
1	التربية	88	490	578	29
2	الهندسة	251	49	300	15
3	الصيدلة	55	242	297	15
4	الآداب والعلوم	501	1340	1841	92
5	الاقتصاد	506	344	850	43
6	القانون	88	193	281	14
7	الطب البشري	180	900	1080	54
8	الفنون والعمارة	149	158	307	15
9	الموارد الطبيعية	66	74	140	7
	المجموع	**1822**	**3608**	**5674**	**284**

ثانيا: أداة الدراسة: بالاستعانة بالدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة الحالية وما تضمنته من معلومات حول سياسات قبول الطلاب وتطويرها في ضوء التجارب العالمية، ولما يتطلبه تحقيق أهداف الدراسة الحالية تم إعداد استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات من أفراد العينة، ويتضح ذلك مما يلي:

القسم الأول: ويتكون من مقدمة تحتوي على عنوان البحث وتوضيح لكيفية الإجابة على استمارة الاستبيان.

القسم الثاني: وتناول فقرات الاستبيان وعددها (20) فقرة حول واقع سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية، وتم تحديد الإجابات وفقاً (أوافق بشدة–أوافق – غير متأكد – لا أوافق– لا أوافق بشدة)، وأعطيت الدرجات من 5 إلى 1 على التوالي.

القسم الثالث: والذي تضمن سؤال مفتوح حول أهم المقترحات من الطلاب حول تطوير سياسات قبولهم في مؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين المخرجات التعليمية.

ثالثاً: نتائج الدراسة الميدانية (تحليلها وتفسيرها): بعد إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات تم جدولة النتائج وتفسيرها إحصائياً ووفقاً لمجالات الاستبيان، وذلك للإجابة عن تساؤلات الدراسة الحالية وذلك كالتالي:

- **إجابة السؤالين الأول والثاني:** وللإجابة عن السؤال الأول **(ما الإطار الفكري لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي؟)**، تمت الإجابة من خلال عرض الإطار النظري، أما السؤال الثاني (ما **التجارب العالمية لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي؟)** تمت الإجابة عنه بعرض لأهم سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي في الدول في العالم، والدول هي (أمريكا، اليابان، الصين، السويد، فرنسا).
- **إجابة السؤال الثالث:** ما واقع سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية من وجهة نظرهم؟

وللإجابة عن هذا السؤال، ولتحديد واقع سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية من وجهة نظرهم، تم الاعتماد على المتوسط الفرضي (3) لمقياس ليكرت الخماسي حتى تتم مقارنته بالمتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين وتحديد المستوى وذلك كما هو موضح في الجدول (2) التالي:

جدول (2) مقياس لواقع سياسات القبول وفقاً لاستجابات مفردات عينة الدراسة

المتوسط المرجح لمقياس ليكرت الخماسي	المستوى
من 1 إلى 1.80	منخفض جدا
اكبر من 1.80 إلى 2.60	منخفض
اكبر من 2.60 إلى 3.40	متوسط
اكبر من 3.40 إلى 4.20	مرتفع
اكبر من 4.20 إلى 5	مرتفع جدا

وللإجابة عن سؤال (ما واقع سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية من وجهة نظرهم؟)، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة للدراسة الحالية من الطلاب في كليات جامعة درنة والمتوسط الفرضي والمستوى لفقرات استمارة الاستبيان للدراسة، كما هو موضح في الجدول

جدول (3) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمتوسط الفرضي وترتيب الفقرات تنازليا لواقع سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط النظري	المستوى
4	**يوضح الموظفون بمكاتب التسجيل أي غموض لدى الطلاب حول التسجيل.**	**4.1328**	**1.25458**	**3**	**مرتفع**
5	**تحدد الإدارة مدة كافية لتسجيل الطلاب الجدد.**	**4.0373**	**1.05803**	**3**	**مرتفع**
2	**تكثف الإدارة جهودها إعلامياً للإعلان عن التخصصات المتوفرة لديها.**	**3.7842**	**1.31780**	**3**	**مرتفع**
7	**تعتمد نتيجة الثانوية العامة من معايير القبول وليس المعيار الوحيد.**	**3.7386**	**1.05382**	**3**	**مرتفع**
20	**تتطابق إجراءات القبول مع القوانين واللوائح المعمول بها للتسجيل.**	**3.5643**	**1.13881**	**3**	**مرتفع**
3	**توفر الإدارة في موقعها الإلكتروني المعلومات الكافية حول التسجيل.**	**3.5560**	**1.00725**	**3**	**مرتفع**
11	**تهتم الإدارة بتوزيع الطلاب على التخصصات المرتبطة بميولهم ورغباتهم.**	**3.5436**	**1.17578**	**3**	**مرتفع**
10	**تتخذ الإدارة الإجراءات اللازمة لضمان العدالة في قبول الطلاب.**	**3.5394**	**1.02444**	**3**	**مرتفع**
18	**يمتلك الموظفون بمكاتب التسجيل المهارات القدرات للتعامل مع الطلاب.**	**3.4523**	**1.03622**	**3**	**مرتفع**
14	**تهتم الإدارة بتحديد ذوي الاحتياجات الخاصة لتوفير الدعم لهم.**	**3.3154**	**1.15115**	**3**	**متوسط**
6	**تنشر الإدارة الأوراق المطلوبة للتسجيل في أماكن متباعدة.**	**3.0083**	**.87078**	**3**	**متوسط**
8	**تتوافق سياسات قبول الطلاب مع أهداف المؤسسة.**	**2.9834**	**1.00402**	**3**	**متوسط**
17	**تهتم الإدارة بالتجهيز التقني لمراكز ومكاتب تسجيل الطلاب.**	**2.9046**	**1.26952**	**3**	**متوسط**
15	**تعتمد الإدارة اختبار للقدرات والمهارات لاكتشاف المواهب الإبداعية لدى الطلاب.**	**2.8382**	**1.25281**	**3**	**متوسط**
16	**تُراعي الإدارة التوزيع الجغرافي لقبول الطلاب.**	**2.8340**	**1.22706**	**3**	**متوسط**
19	**تتطابق سياسة التسجيل والقبول مع القدرات الاستيعابية للمؤسسة.**	**2.6763**	**1.00986**	**3**	**متوسط**
9	**تنظم الإدارة محاضرات تثقيفية للطلاب الجدد حول التسجيل.**	**2.5477**	**1.25449**	**3**	**منخفض**
13	**تزود الإدارة الطلاب الجدد بدليل يوضح شروط قبولهم.**	**2.5353**	**1.16539**	**3**	**منخفض**
1	**تزود الإدارة الطلاب بالنشرات الكافية لمساعدتهم في التسجيل.**	**2.3610**	**.78950**	**3**	**منخفض**

2	**تكثف الإدارة جهودها إعلامياً للإعلان عن التخصصات المتوفرة لديها.**	**1.8631**	**1.00100**	**3**	**منخفض**
	الدرجة الكلية	**3.1608**	**.26463**	3	**متوسط**

- **المتوسط الفرضي النظري هو مجموع درجات البدائل على عددها (5+4+3+2+1/ 5=3).**

ويتبين من الجدول (3) بأن الفقرة رقم (4)– (يوضح الموظفون بمكاتب التسجيل أي غموض لدى الطلاب حول التسجيل) قد تحصلت على الترتيب الأول لدى مفردات العينة وبمتوسط حسابي **(4.1328)**، وانحراف معياري **(1.25458)**، وبالتالي مستوى هذه الفقرة مرتفع وهي تعتبر من أكثر الفقرات التي توضح الواقع لسياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي الليبية وأن الموظفين في مكاتب التسجيل بهذه المؤسسات يقومون بأداء واجبهم في إزالة أي غموض لدى الطلاب عند التسجيل في هذه المؤسسات، وربما يعود ذلك إلى الخبرة التي يمتلكها الموظفون في مكاتب التسجيل والقبول بمؤسسات التعليم العالي، وكذلك اهتمام إدارة المؤسسة بمتابعة الموظفين والتشديد على متابعة عملهم وتوفير بعضاً من الإمكانيات التي تساعدهم لممارسة عملهم ومساعدة الطلاب بدون أي تقصير.

وتليها جاءت الفقرات رقم (5، 2، 7، 20، 3، 11، 10، 18) بمستويات مرتفعة كذلك، والذي يوضح أن واقع سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي تعتبر معقولة ومقبولة نوعاً ما ، بالإضافة إلى حصول كل من الفقرات (14، 6، 8، 17، 15، 16، 19) على مستويات متوسطة، ولم تتحصل على مستويات منخفضة إلا الفقرات رقم (9، 13، 1 ، 2)، وربما يعود ذلك إلى ضعف الإمكانيات التي تعاني منها مؤسسات التعليم العالي وما تعرضت له العديد منها للهدم والتخريب ، بالإضافة لعدم توفر الإمكانيات لطباعة النشرات والدوريات التوعوية والتثقيفية للطلاب وبإعداد كبيرة، كما أن ضعف الإمكانيات يقف عائق أمام إدارات الإعلام بهذه المؤسسات للقيام بدورها بالمستوى المطلوب.

ولقد جاءت الدرجة الكلية لاستمارة الاستبيان بمستوى **(متوسط)** وبمتوسط حسابي **(3.1608)**، وانحراف معياري **(26463.)**، وكما بينا سابقاً أن هذا ربما يدل على أن سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي الليبية تعتبر مقبولة وتتناسب مع احتياجات الطلاب، ولكن هذا المستوى يدل كذلك إلى حاجتها للتطوير والتحسين.

إجابة السؤال الرابع: ما المقترحات التي يراها أفراد العينة لازمة لتطوير سياسات قبولهم في مؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين المخرجات التعليمية؟

كان حجم العينة (280) طالباً وطالبة في كليات جامعة درنة، وبلغ عدد أفراد العينة الذين اهتموا بالإجابة عن السؤال المفتوح حول تطوير سياسات القبول استمارة الاستبيان (178) طالباً وطالبة، تم استبعاد (14) استبانة لعدم دقتها، وتم تفريغ إجابات (164) طالب وطالبة، ولقد تم ترتيبها وفقاً لعدد التكرارات، وبعد تقريب المقترحات تم اختيار المقترح الذي يتجاوز عدد تكراراته (70)، وذلك كما في الجدول (4) التالي:

جدول (4) يوضح مقترحات مفردات العينة حول تطوير سياسات قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الليبية

م	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
1	العمل على فتح تخصصات لها صلة بالوظائف الأكثر طلباً في سوق العمل.	113	%69	الأول
2	ضرورة مراجعة وتعديل اللوائح المعمول بها في التسجيل والقبول في مؤسسات التعليم العالي في ضوء تجارب الدول المتقدمة .	98	%60	الثاني
3	تصميم منظومة للتسجيل وقبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الليبية تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتسهيل الإجراءات.	91	%55	الثالث
4	توحيد سياسات القبول في كافة مؤسسات التعليم العالي الليبية.	83	%51	الرابع
5	تشكيل لجان للتنسيق بين القدرات الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وبين حاجات سوق العمل.	81	%49	الخامس
6	العمل على وضع معايير أخرى للقبول في مؤسسات التعلم العالي بما يتناسب مع طبيعة كل تخصص.	79	%48	السادس
7	تحقيق التوازن بين أعداد الطلاب المقبولين في تخصصات العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي.	79	%48	السابع
8	تصميم اختبارات خاصة بكل كلية وقسم للتأكد من توافر القدرات الأساسية لكل تخصص.	75	%64	الثامن

ويبين **الجدول (4)**، أهم مقترحات أفراد العينة فيما يتعلق بتطوير سياسات القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها، بحيث اقترحوا أفراد العينة ضرورة العمل على فتح تخصصات في مؤسسات التعليم العالي لها صلة بالوظائف الأكثر طلباً في سوق العمل، مع مراجعة وتعديل اللوائح المعمول بها في التسجيل والقبول في مؤسسات التعليم العالي في ضوء تجارب الدول المتقدمة، مع العمل على تصميم منظومة

للتسجيل وقبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي الليبية تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتسهيل الإجراءات، وتوحيد سياسات القبول في كافة مؤسسات التعليم العالي الليبية، والعمل على تشكيل لجان للتنسيق بين القدرات الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وبين حاجات سوق العمل، ووضع معايير أخرى للقبول في مؤسسات التعلم العالي بما يتناسب مع طبيعة كل تخصص، مع ضرورة تحقيق التوازن بين أعداد الطلاب المقبولين في تخصصات العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي، وأخيراً أقترح أفراد العينة ضرورة تصميم اختبارات خاصة بكل كلية وقسم للتأكد من توافر القدرات الأساسية لكل تخصص.

خلاصة النتائج

- أن مستوى واقع سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي الليبية جاءت درجته الكلية بمستوى **(متوسط)**، وذلك بمتوسط حسابي **(3.1608)**، وانحراف معياري **(.26463)**، وهذا يبين أن سياسات القبول مقبولة لدى أفراد العينة ولكن ليست مرتفعة وبالتالي فهي تحتاج إلى التطوير والتحسين لضمان جودة مخرجاتها التعليمية.
- أن الفقرة **(يوضح الموظفون بمكاتب التسجيل أي غموض لدى الطلاب حول التسجيل)** قد تحصلت على الترتيب الأول لدى مفردات العينة وبمتوسط حسابي **(4.1328)**، وانحراف معياري **(1.25458)**، وبالتالي مستوى هذه الفقرة مرتفع وهي تعتبر من أكثر الفقرات التي توضح الواقع لسياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي الليبية وأن الموظفين في مكاتب التسجيل يقومون بأداء واجبهم في إيضاح أي غموض لدى الطلاب عند التسجيل في هذه المؤسسات.
- قدم أفراد عينة الدراسة عدداً من المقترحات من أهمها ضرورة العمل على فتح تخصصات في مؤسسات التعليم العالي لها صلة بالوظائف الأكثر طلباً في سوق العمل، مع مراجعة وتعديل اللوائح المعمول بها في التسجيل والقبول في مؤسسات التعليم العالي في ضوء تجارب الدول المتقدمة، والعمل على تصميم منظومة للتسجيل تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتسهيل الإجراءات، وتوحيد سياسات القبول في كافة مؤسسات التعليم العالي الليبية، والعمل على تشكيل لجان للتنسيق بين القدرات الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي وبين حاجات سوق العمل .
- **التصور المقترح للدراسة الحالية:** توصلت الدراسة الحالية من خلال الاستفادة من التجارب العالمية لسياسات القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي والدراسات السابقة والنتائج التي توصل إليها الدراسة الميدانية حول

واقع سياسات القبول وكذلك المقترحات من أفراد العينة لتطوير سياسات القبول للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ولقد ساعد كل ما سبق في تحقيق أهداف الدراسة وصياغة التصور المقترح لتطوير سياسات القبول للطلاب في مؤسسات التعليم العالي وتحسين مخرجاتها في ضوء التجارب العالمية، وبذلك فأن التصور المقترح تمت صياغته وتفصيله كالاتي:

أ. **المبررات للتصور المقترح**– وهي:

- التعليم في مؤسسات التعليم العالي حق لكل مواطن ليبي وعلى الدولة أن توفره وفقاً للميول والرغبات.
- الحاجة للتقييم الدوري لسياسات قبول الطلاب وتطويرها بما يواكب وبشكل مستمر التجارب العالمية للدول المتقدمة.
- وجود ضعف في سياسات القبول والذي يؤدي بدوره للهدر التربوي وتراكم حالات الرسوب والتسرب بين الطلاب في مؤسسات التعليم العالي لضعف سياسات قبولهم.
- التنسيق والتكامل بين سياسات القبول في هذه المؤسسات وبين مخرجاتها كقوى عاملة في مؤسسات الدولة العامة.

ب. **المنطلقات الأساسية للتصور المقترح**– وهي:

- التأكيد على أهمية تطوير سياسات قبول الطلاب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها.
- التعرف على أبرز العوامل التي تؤثر في تدريب الموظفين والمسئولين في واقع سياسات القبول وتحسينها.
- الاستفادة من التجارب العالمية لسياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها.
- تحديد أهداف سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي والتعريف بها.
- التنسيق بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي الليبية واحتياجات سوق العمل ودعم القوى العاملة.

ج. **أهداف التصور المقترح**– وهي:

- توضيح أهم الأسس والمبادئ التي تقوم أو تبنى عليها سياسات قبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية بهدف تحسين مخرجاتها وضمن فعالية وجودة مدخلات القوى العاملة.

- وضـع آليات لتطوير سـياسـات القبول وضـمان تبادل الآراء والاقتراحات بين الخبراء والمهتمين بهذا المجال.
- التنبؤ بالعقبات والمعوقات التي قد تعرقل تطوير سياسات القبول.
- التوصـل إلى الأسـاليب التي يتم الاعتماد عليها لمواجهة المعوقات التي تم تصـورها كمعرقلة لتطوير سياسات القبول.
- التوصل إلى التصور المقترح لتطوير سياسات القبول للطلاب بمؤسسات التعليم العالي الليبية لتحسين مخرجاتها.

د. **المعوقات التي قد تعرقل تنفيذ التصور المقترح** – وهي:

- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية لتنفيذ هذا التصور من قبل الجهات ذات الاختصاص.
- مواجهة التطوير وعرقلته من قبل العاملين في مؤسـسـات التعليم العالي لما يتطلبه من إمكانيات قد لا تتوفر لديهم.
- عدم التنسيق بين الخبراء والمختصين وبين المسئولين على سياسات القبول والتسجيل في مؤسسات التعليم العالي.
- عدم التحفيز والدافعية للقائمين على سياسات القبول والتسجيل.

هـ. **المتطلبات لتطبيق التصور المقترح** – وهي:

- زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي ولكن في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وهذا يتطلب ضـرورة تجديد البنية التحتية لهذه المؤسـسـات وتجهيزها بكافة الاحتياجات لاسـتيعاب الإعداد الكبيرة من الطلاب حملة الشهادة الثانوية، بالإضـافة إلى ضـرورة إنشـاء مركز وطني يمكن أن يسـمى بمركز القبول والتسجيل.
- تشكيل لجان فرعية في كل مدينة وكل مؤسسة للتعليم الثانوي مهمتها التعريف بصورة دورية بالدراسة في مؤسسات التعليم العالي وشروط الدراسة والقبول بها وكذلك التخصصات المتنوعة والمطلوبة،
- ضـرورة أن يضـم المركز الوطني المسـئول عن القبول والتسـجيل مجموعة من الخبراء والمختصـين من كافة ربوع الدولة الليبية وفي التخصصات المتعلقة بسياسات القبول وتخطيط القوى العاملة واقتصاديات التعليم وكذلك التخطيط التربوي والتخطيط الاسـتراتيجي، على أن يقوموا بدراسـات علمية ودورية متعلقة

بتطوير سياسات القبول وحصر الإمكانيات المتوفرة والتعرف على حاجات هذه المؤسسات وكذلك توفير كافة البيانات المتعلقة بالطلاب في هذه المرحلة.

- تصميم منظومة للقبول والتسجيل في مؤسسات التعليم العالي تكون خاضعة لإدارة ومتابعة وإشراف ووزارة التعليم العالي وبالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي الليبية، وذلك كما هو معمول بها في العديد من الدول وخاصة العربية مثل مصر وسوريا والسعودية، لتسهيل عملية الحصر للتخصصات وكذلك تسهيل التسجيل للطلاب من أي موقع جغرافي في ليبيا، مع ضرورة مراعاة رغبات وميول الطلاب وكذلك الفروق الفردية بينهم، على أن تحدد الوزارة مواعيد البدء في التسجيل وانتهائه.
- العمل على التنسيق مع المركز الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية والتدريبية لضرورة الالتزام بمعايير الاعتماد البرامجي في القبول بما يتناسب وأعداد أعضاء هيئة التدريس وكفاية القاعات والخدمات التعليمية وضمان جودتها.
- تصميم اختبار وطني للطلاب الناجحين من مرحلة التعليم الثانوي، وذلك كما في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ويكون المركز الوطني هو المسئول عن تصميم هذا الاختبار العام مع ضرورة مراجعته بصورة دورية وبما يتلاءم مع التطورات التي تصل إليها وتحققها الدول المتقدمة باستمرار.
- تفعيل دور الإعلام وكافة مؤسساته للمساهمة في التوعية للطلاب في مرحلة التعليم الثانوي والعمل على تجهيز حلقات تثقيفية وتوعوية لتعريفهم بالتخصصات المتوفرة والتخصصات التي يحتاجها سوق العمل ومتطلبات كل تخصص والتوعية بأهم اللوائح والقرارات التي تنظم القبول والالتحاق بالدراسة في مؤسسات التعليم العالي

نموذج (1) للتصور المقترح للدراسة

التوصيات والمقترحات

في ضوء نتائج البحث الحالي، وبناء على الدراسة النظرية والميدانية، فإن البحث الحالي يوصي بالتالي:

1 ضرورة العمل على وضع سياسات للقبول بمؤسسات التعليم العالي تستند إلى خطط التنمية وفرص العمل لتوفير القوى العاملة الملائمة من الطلاب موزعة على جميع التخصصات.

2 وضع وتنفيذ معايير جديدة لقبول الطلاب تأخذ ضمن اهتماماتها ميول ورغبات واتجاهات الطلاب، بالإضافة إلى قدرات الطالب الذهنية والفكرية والإبداعية، بالإضافة لمعدل الثانوية العامة.

3 استحداث تخصصات وأقسام جديدة تتماشى مع احتياجات الطلاب في مؤسسات التعليم العالي وكذلك تحقيق قوى عاملة فاعلة تخدم سوق العمل.

4 تشكيل لجان على مستوى الدولة الليبية من الخبراء والمختصين في كافة التخصصات مع التركيز على الخبراء المختصين في السياسات التعليمية، وتخطيط القوى العاملة واقتصاديات التعليم، وذلك بهدف الاستفادة من السياسات والاستراتيجيات التي يتم اعتمادها في الدول المتقدمة والتي حققت نجاحات وتطورات تربوية وواجهت التحديات بأساليب متطورة.

5 إعداد البرامج التدريبية وتنفيذها لتطوير مهارات وقدرات كافة المسئولين عن سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي، وكذلك كافة الموظفين العاملين في مكاتب التسجيل والقبول في مؤسسات التعليم العالي.

في ضوء التوصيات يقترح البحاث ضرورة العمل على:

1 إجراء دراسة مقارنة بين سياسات القبول في الجامعات الحكومية العامة والجامعات الخاصة الليبية.

2 إجراء دراسة ميدانية لتطوير سياسات القبول بالجامعات الليبية من وجهة نظر مديري مكاتب القبول فيها.

3 إعداد دراسة لتقييم نتائج الدراسة الحالية وصياغتها بأسلوب دلفي للاستعانة بآراء الخبراء والمختصين حول هذه النتائج والوصول إلى خطة يمكن تنفيذها لإعادة النظر في سياسات القبول في مؤسسات التعليم العالي.

المراجع

Newman, F., & Couturier ,L., (2002): **Trading Public good in the Higher Education Market Report from the Observatory on Borderless Higher Education** : Observatory on Borderless higher education, London, UK.

جان، خديجة محمد سعيد عبد الله، (2010): كفايات تدريس عضو الهيئة التعليمية في الأقسام التربوية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة من وجهة نظر طالبات الدراسات العليا، **دراسات في المناهج وطرق التدريس**، 2(155)، 14-37.

الشهوان، عبد العزيز (2007): نقاط القوة والضعف في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية.

النقلي، أحلام بنت عباس (2007):معايير القبول في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى، **رسالة ماجستير غير منشورة**، مقدمة إلى قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

إبراهيم، هيفاء حسن (2013)، أنموذج مقترح لتطوير واقع سياسات قبول الطلبة في التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة- دراسة مقارنة، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، قسم التربية المقارنة، كلية التربية، جامعة دمشق.

الدهشان، جمال علي (2015)، رؤية مقدمة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية، **مجلة نقد وتنوير**، ع (2).

بدران، شبل والدهشان، جمال (2008)، **تجديد التعليم الجامعي والعالي- صيغ وبدائل**، ط1، دار قباء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

السلطان، خالد بن صالح (2001)، السياسات التعليمية المستقبلية (التعليم العالي)، **ورقة عمل مقدمة لندوة " الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى 1440هـ**، المنعقدة في الفترة 4-8/ شعبان/ 1422، الرياض، السعودية.

حجي، أحمد إسماعيل (2008) ، تطوير التعليم الثانوي وسياسة القبول في بالتعليم العالي، **دراسة مقدمة إلى المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسة القبول بالتعليم العالي**، خلال الفترة من 20-5/23/ 2008، القاهرة.

الحوشان، حمد بن محمد و القوبع، إبراهيم بن صالح (2001)، علاقة نسب القبول بالثانوية العامة مع مسيرة الطالب الأكاديمية وارتباطها بالمعدل التراكمي بالقبول الفوري، **رسالة ماجستير غير منشورة**، مقدمة لكلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية.

حميدات، أنور زكريا (2011)، تقويم نظام قبول الطلبة المعمول به في الجامعات الفلسطينية وتطويره في ضوء الاتجاهات المعاصرة وبيان مدي ملائمته، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم التربوية والنفسية. جامعة عمان العربية، الأردن.

عسيري، علي سعيد و عسيري، محمد سعيد (1996)، الدلالة العملية لمعايير القبول في المرحلة الجامعية دراسة ميدانية لتقدير القيم التنبؤية والدلالة العملية لمعايير قبول الطلاب في كلية المعلمين بالطائف، **مجلة كلية التربية**، ع(13)، جامعة قطر، ص ص363- 403.

.الزهراني، بندر بن حمدان(1999) ، الصدق التنبؤي لمعايير القبول المستخدمة بكليات المعلمين لإيجاد القيمة التنبؤية لمعايير القبول، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

شحاتة، حسن و النجار، زينب (2003)، **معجم المصطلحات التربوية والنفسية**، الدراسة المصرية اللبنانية، القاهرة.

إبراهيم، إيمان وآخرون (2011) ، سياسة قبول الطلاب بكليات التربية في ليبيا دراسة تقويمية، ، مجلة التربية العربية والإسلامية ، ع(3)، كلية التربية ، الجامعة الوطنية الماليزية، 111-122.

Workinger, Heather A. (2011). Admissions Policies Governing the Declaration of Academic Major and Academic Advising Models Relating to Student Outcomes in Higher Education. **Doctor of Philosophy**. Indiana University of Pennsylvania.

الضامن، منذر (2007)، **أساسيات البحث العلمي**، دار المسيرة، ط 1، عمان، الأردن.

الزامل، محمد بن عبد الله (2012)، قدرة معايير القبول على التنبؤ بالتقدم الأكاديمي لطلاب السنة التحضيرية بجامعة الملك سعود، **رسالة الخليج العربي**، 33(126)، السعودية ، ص ص 157- 214 -157 .

موسى، محمد فتحي علي& العتيبي، منصور بن نايف (2012)، تطوير نظام قبول الطلاب بالجامعات العربية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، **مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، 1(30)، 77-111.

الهلالي، الهلالي الشربيني(2008)، نظام مقترح للقبول بمؤسسات التعليم العالي في مصر، **مجلة بحوث التربية النوعية**، ع (11) ، مصر، 245-373.

بوقحوص، خالد أحمد (2004) ، رؤية مستقبلية لنظام القبول بكلية التربية بجامعة البحرين، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الخامس والعشرين للمنظمات العربية للمسئولين عن القبول والتسجيل في الجامعات بالدول العربية** ، المنعقد في الفترة 26-28ابريل ، مملكة البحرين.

السيف، أمل بنت عبد الله (2004): القيمة التنبؤية لمعايير القبول في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قدمت إلى قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

حداد، محمد وآخرون (2003): النظر في اعتماد قواعد جديدة للقبول وانعكاسات ذلك على المستوى العلمي للطلاب والكليات، **بحث مقدم إلى ندوة كليات الحقوق والاقتصاد وآفاق تطويرها المنعقدة في جامعة حلب**، بالفترة 5-7/ 8/ 2003، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، وزارة التعليم العالي، الجمهورية العربية السورية.